مجلة تكريت للعلوم السياسية

اسم المقال: تأثير العلاقات الثنائية التركية العراقية على علاقاتهم المائية بعد 2003
اسم الكاتب: د. لؤي علي الدلوي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7795
تاريخ الاسترداد: 2026/05/13 23:57 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تكريت للعلوم السياسية جامعة تكريت ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

: https://doi.org/10.25130/tjfps.v1i27.172

TJFPS
ISSUE 27

IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الاكاديمية العلمية
ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic
Tikrit Journal for Political Science

Tikrit Journal For Political Science
SINCE 2014

تأثير العلاقات الثنائية التركية العراقية على علاقاتهم المائية بعد 2003

"The Impact of the Iraqi-Turkish Relationship on their hydro political relations after 2003"

Dr. Luay Ali AlDalooi [a]
International Water Studies Dep./ Ministry of Water Resources [a]

د. لؤي علي الدلوي [a] *
[a] قسم دراسات المياه الدولية/ وزارة الموارد المائية

Article info.

Article history:
- Received 25 January. 2022
- Accepted 25 February. 2022
- Available online 31 March. 2022

Keywords:
- bilateral relations
- Iraqi Turkish
- from watery
- Water war

©2022. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: This paper analyses the water relations between Iraq and Turkey by applying the Framework of Hydro-hegemony, which reveals that their comprehensive bilateral political relations shape their hydropolitical ties to a great extent. After World War I, Turkey approached Iraq to ally against the rise of Soviet power and cooperated in the water field to sign the 1946 agreement. When the Justice and Development Party came to power, particularly after the American invasion, Turkey employed soft diplomacy. In its foreign policy towards Iraq, Turkey employed a blend of soft power and material power, mainly military might. Thus, this was reflected in their water relations. Furthermore, Turkey used water as a strategic tool for dealing with Iraq. It neither negated water cooperation with Iraq nor elevated this cooperation to an institutional formula embodied in an explicit agreement.

*Corresponding Author: Luay Ali AlDalooi, Senior Political Consultant , E-Mail: luayhussien@yahoo.com
Tel: 009647901410848 , Affiliation: International Water Studies Dep./ Ministry of Water Resources.

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام : 25/ كانون الثاني /2022
- القبول : 25/ شباط /2022
- النشر المباشر: 31/ اذار /2022

الكلمات المفتاحية :
- العلاقات الثنائية
- التركية العراقية
- من المائي
- حرب المياه

الخلاصة : تظهر هذه الورقة طبيعة العلاقات المائية بين العراق وتركيا من خلال تطبيق إطار الهيمنة المائية الذي يكشف ان العلاقات المائية بين البلدين تتشكل وتتأطر غالباً من خلال العلاقات السياسية الثنائية الشاملة. فبعد الحرب العالمية الأولى، كان تقرب تركيا من العراق محكوماً بتوزانات اقليمية ودولية، وخاصة بعد صعود القوة السوفيتية، وهذا اطر بشكل كبير علاقاتهم المائية لتوقع تركيا بروتوكول حول المياه في عام 1946 مع العراق. ومع وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة في تركيا، وبعد الغزو الامريكي للعراق في 2003، استخدمت تركيا قوتها الناعمة في السياسة الخارجية. وفي سياستها اتجاه العراق، وظفت تركيا دبلوماسية ناعمة بشكل مترادف مع بعض القوة المادية، والعسكرية منها خاصة، وانعكس هذا على علاقاتهم المائية. علاوة على ذلك حاولت تركيا استخدام المياه كأداة استراتيجية للتعامل مع العراق فلم تقطع التعاون المائي مع العراق بشكل كامل ولم ترفع هذا التعاون إلى صيغة مؤسسية تتجسد في اتفاق صريح.

المقدمة

منذ تأسيس العراق الجديد في عام 1920، بدأت الحكومات المتعاقبة في البلاد ببناء وتطوير مشاريع شاملة للمياه، تراوحت هذه المشاريع بين بناء السدود إلى تشغيل محطات تحلية المياه. وسبق العراق الدول المتشاطئة الاخرى (تركيا وسوريا) في استثمار مياه نهر الفرات، وتطوير الإنشاءات المائية على عمود نهر دجلة وروافده منذ الربع الأول من القرن العشرين. وانعكس هذا ايجابياً على امنه الغذائي فكان العراق يستورد فقط 6٪ من احتياجاته الزراعية وينتج منتجاته الحيوانية محليًا.

وعلى الرغم من أن تغير المناخ والتصحر والنمو السكاني السريع تعتبر من الأسباب الأساسية لتضاؤل تدفق المياه وتدهور نوعيتها في العراق، إلا أن السبب الرئيسي هو السياسة المائية لدول المنبع على هذه الانهر المشتركة. فشرعت تركيا ببناء مشاريعها على نهر الفرات في الستينيات وعلى نهر دجلة في الثمانينيات من القرن الماضي مما اثر على حصة العراق من المياه حيث ان نسبة 70% منها تأتي من خارج حدوده، وتسبب هذا بضرر ملحوظ على قطاعه الزارعي الذي يستهلك حوالي 85٪ من إجمالي استخدام المياه المحلية.

على العكس من العراق وتركيا، لم تطور سوريا مشاريعها الهيدرولوجية على نهر الفرات الا في النصف الاول من سبعينات القرن الماضي، ولبس لها تحكم بنهر الفرات الا بمشروع ضئيل التأثيرنفذ عام

2002، مما جعل العراق الشريك المائي الوحيد لتركيا خلال هذه الفترة. واضفت الانتفاضة في سوريا عام 2011 الى ترك العراق وحيداً في مواجهة تركيا ساعياً للحفاظ على حقوقه المائية. ومن هنا فان هذه الدراسة ستتناول بالتحليل التفاعل المائي بين العراق وتركيا في سياق علاقتهم السياسية الشاملة، وكيفية صياغة هذه العلاقات الثنائية لشكل التعاون وعدم التعاون المائي بينهما.

مشكلة البحث: طالما تميزت علاقات تركيا المائية مع العراق ببعض التقارب صيغت على شكل بروتوكولات او عقد جلسات فنية بين المختصين من الجانبين الا ان هذه العلاقة لم تبلور على شكل تعاون مؤسسي راسخ يتجسد باتفاقية او معاهدة ملزمة لتقاسم المياه بين الطرفين، فماهي العوامل المؤثرة في صياغة تركيا لسياساتها المائية اتجاه العراق بهذا الشكل؟

فرضية البحث: تشترك تركيا مع العراق في جملة مصالح وقضايا امنية تتراوح من مواضيع ثنائية ترابطية مثل قضية الاكراد وتجارة الحدود والنفط االى الاستجابة الثنائية للمتغيرات الاقليمية والدولية الديناميكية . فكلما تقاربت الدولتان حول قضايا ذات اهتمام مشترك او للاستجابة لمتغير اقليمي، كلما اتجهت التفاعلات المائيه فيما بينهم الى تفاهمات استرضائية وان لن لم ترتقي الى اتفاقية ملزمة.

منهجية البحث : تستخدم هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بهدف كشف وتقييم تأثير ديناميكية العلاقات التركية العراقية على العلاقات المائية بين البلدين وبالاستعانة باطار الهيمنة المائية (Framework of Hydrohegemony–FHH والذي يمتاز بملائمته لتحليل هذه العلاقة لأنه يضمن المقاربات المادية والمنطقية للواقعية والليبرالية الجديدتين في تحديد التفاعل بين الدول المتشاطئة على احوض الانهر. ويتميز هذا الاطار ايضاً بقدرته على الكشف عن كيفية تحول التعاون والصراع إلى بعضهما البعض بمرور الوقت، ويعطي الفهم الشامل لمشكلة المياه من جوانبها المتعددة.

هيكلية البحث : قُسم البحث إلى مقدمة مقتضبة ومبحث اول يتطرق الى اهم الدراسات السابقة للسياسة المائية خلال النظريات الاساسية في العلاقات الدولية، ومبحث ثاني يتناول الاطار المفاهيمي في هذه الدراسة للهيمنة المائية، اما المبحث الثالث فيبين تاريخ العلاقات المائية التركية العراقية من خلال دراسة علاقاتهم السياسية الشاملة والذي عولت تركيا فيه غالباً على القوة المادية. ويسلط المبحث الرابع الضوء على تسيس المشاكل الفنية حول المياه بين البلدين، ويتناول المبحث الرابع السعي التركي لتحصين هيمنتها المائية من خلال توظيف قوتها الناعمة مع بعض القوة الغاشمة على الاغلب، وينتهي البحث بخاتمة مركزة.

المبحث الاول: الاطار المفاهيمي: الهيمنة المائية التركية

إن مفهوم القوة المستخدم في إطار الهيمنة المائية مأخوذ من تصور (Steven Lukes) للابعاد الثلاثة للقوة: (قوة سلوكية، ومساومة، وفكرية). البعد الاول للقوة هو القوة العلنية وتقابلها في أطار الهيمنة المائية كل من القوة المادية (العسكرية والاقتصادية) والموقع الجغرافي (منبع/ مصب). تستخدم الدولة المهيمنة الإكراه أو تهدد باستخدامه عندما تسعى إلى "الاستيلاء على الموارد المائية، مثل بناء الحقائق على الأرض(مثل السدود) للتحكم في الوصول إلى المياه.[1] فدول المنبع تستخدم المياه لتأمين القوة، ودول المصب تستخدم القوة لتأمين تدفق المياه، وعادةَ تقتصر خيارات دول المصب على استخدام القوة للحصول على احتياجاتها من المياه كماً ونوعاً طالما انها تحت رحمة دول المنبع.[2]

ومع ذلك، فإن الميزة الجغرافية تتأثر بالقوة المادية كالمعدات العسكرية والقوة الاقتصادية والبنية التحتية والمعرفة التقنية. بطريقة مماثلة يضع (Frederick Frey) موقع النهر في المرتبة الثالثة بالنسبة لكل من تراتيب اهمية القوة وأهمية المياه بالنسبة للدول المعنية.[3] وبالتالي، فإن الموقع الجغرافي على الأنهار هو سبب أقل تحديدًا من الأشكال الأخرى للقوة. ومثال ذلك موقع مصر على ذنائب نهر النيل كأخر دولة مصب بعد عشر دول في حوض النيل، ورغم هذا استطاعت مصر ان تفرض على دول المنبع لاطبل المياه ليلبي احتياجاتها المحلية والتي لا تقل عن 55 مليار م^3 كما صيغت في اتفاقية 1959.

البعد الثاني للقوة هو صياغة الأجندة أو القدرة على المساومة. تدفع الدول المشاطئة بنشاط عمليات التفاوض بشأن المياه إلى الأمام أو توقفها عن طريق استبعاد أو تضمين القضايا التي يجب مناقشتها. ومن الجدير بالذكر، إن قوة المساومة ضرورية ليس فقط للمهيمن ولكن أيضًا للدول التابعة، فإذا كان الطرفان ينظران إلى بعضهما البعض على أنهما شرعيان، "فإن الدولة الاضعف قد تحتفظ بنوع من النفوذ على الفاعل الأقوى من خلال قوة المساومة." هذا يعني أن الدول التابعة ليست عاجزة تمامًا أمام الدول

[1] Mark Zeitoun and Jeroen Warner, Hydro-hegemony – a framework for analysis of trans-boundary water conflicts. *Water Policy* (2006) 8 (5), p. 444.
[2] Miriam Lowi, Water and Power: The Politics of a Scarce Resource in the Jordan River Basin. Cambridge University Press (1995), p. 202
[3] Frederick W. Frey, The political context of conflict and cooperation over international river basins. Water International, (1993), 18(1), p. 67.

المهيمنة. ومثال ذلك عندما استخدمت سوريا المسألة الكردية كقضية ربط للتفاوض على اطلاقات المياه من نهر الفرات مع الدوله المهيمنة على النهر – تركيا.[1]

البعد الثالث والابرز للقوة هو القوة على الفكرة أو القوة الفكرية ويقابلها في اطار الهيمنة المائية قدرة الدولة المهيمنة على التلاعب بالأدوات المختلفة مع الدول المشاطئة، مثل مشاركة البيانات والمعلومات من عدمها، والصمت أو الغموض، أو استخدام عامل الوقت.

بتطبيق اطار الهيمنة المائية على العلاقات التركية العراقية، تحلل هذه الدراسة كيف عملت تركيا، على تأسيس هيمنة مائية على نهري الفرات ودجلة. بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ونتيجة للتغيرات العالمية والاقليمية ، كانت سياسة تركيا الخارجية تجاه العراق جزء من استجابتها لتغيرات البيئة المحيطة. وبعد عقد ونيف، اتبعت تركيا مبدأ "صفر مشاكل مع الجيران" عندما تولى حزب العدالة والتنمية (Adalet ve Kalkınma Partisi) السلطة في أنقرة ونجح في محو التصور العربي برؤية دولته على النمط الغربي.[2] اتبعت السياسة التركية تجاه العراق استراتيجيات ناعمة او فكرية ومادية او قسرية، مما مكنها من الاستجابة بشكل مناسب للوضع العراقي المتقلب. فعلى سبيل المثال، سعت أنقرة باستمرار إلى إقامة علاقة متساوية مع المجموعات والطوائف المتمايزة في العراق وفي الوقت نفسه، أسست قاعدة بعشيقة في العراق لاظهار قدرتها العسكرية.[3] فوفقاَ ل(Robert Cox) يحتاج الفاعل المهيمن إلى التحصين بخطابات أو قوة فكرية وبشكل أقل الى وسائل الإكراه.[4]

وعلى نفس المنوال ، كان تعاون تركيا المائي مع العراق ظرفيًا وبراغماتياَ إما للحفاظ على الوضع الراهن أو كسب الوقت في محاولة لبناء حقائق على الأرض مثل انشاء السدود. في نهاية المطاف، يجب أن تمتلك تركيا بعض الأوراق للتعامل مع العراق المتقلب فاستفادت تركيا من موقعها الجغرافي على نهري الفرات ودجلة كدولة منبع وبشكل رئيسي بعد بناء سلسلة من السدود لحجز المياه عن دول المصب، وزاد من موقفها هذا تفوقها عسكرياَ مما عضد قوة المساومة لديها، لتفرض قواعد اللعبة على كل من العراق وسوريا وفقاَ

[1] Mark Zeitoun and John Allan, Applying hegemony and power theory to transboundary water analysis. *Water Policy*, (2008), 10(S2), p. 8.
[2] Tarik ğuzlu, Soft power in Turkish foreign policy. *Australian Journal of International Affairs,(2007),* 61:1, pp. 81-97,
[3] Gulf News, (11 October 2016). *Turkey's Erdogan to Iraq's Abadi: 'Know your place.'*
[4] Robert Cox, Gramsci, hegemony and international relations: An essay in method. *Millennium: Journal of International Studies, (1983)* 12(2), pp 162-175.

لصياغاتها.[1] في المبحث االقادم من هذه الدراسة سنتناول مراجعات الدراسات السابقة للعلاقات التركية– العراقية المائية والتي ركزت على النظريتان الكلاسيكيتان للواقعية والليبرالية وكيفية تحليل العوامل المؤثرة والمتأثرة بهذه العلاقة وتشكيلها.

المبحث الثاني: االسياسة المائية التركية– العراقية في دراسات العلاقات الدولية:

تطورت العديد من الدراسات مؤخرًا في مجال السياسة المائية والتي كانت في مجملها تدور حول التفاعل الناتج عن تضارب المقاصد بين مختلف أصحاب المصالح وعلى مستويات مختلفة – إقليمي ووطني ومحلي– في استخدام الموارد المائية. فوفقاً ل Arun Elhance السياسة المائية هي "التحليل المنهجي للصراع والتعاون بين الدول فيما يتعلق بموارد المياه الدولية"[2]. وهيمن تناقض الصراع والتعاون على دراسات السياسة المائية لينتج دراستان متميزتان مبنية على مفاهيم معرفية متعاكسة والذان يتجسدان في الواقعية الجديدة (تناقض الصراع الذي قد يؤدي إلى الحرب) أو الليبرالية الجديدة (التعاون الذي قد يمتد الى قضايا اخرى ايجابياً). بالإضافة إلى هاتين المدرستين، اتخذت الدراسات النقدية للعلاقات المائية حديثاً، وفي مقدمتها مجموعة لندن لأبحاث المياه (LWRG) وخاصة اطار الهيمنة المائية. في حين أن هذا البحث لن يتجاهل كل هذه الدراسات فإنه سيعتمد بشكل أساسي على اطار الهيمنة المائية والذي هو مزيج نظري انتقائي لفهم التفاعلات بين الدول المشاطئة على نطاق شمولي واسع.[3]

في ما يلي، سيتم مراجعة العلاقات المائية التركية–العراقية في دراسات العلاقات الدولية (الواقعية والليبرالية الجديدتان) لفهم اعمق لكيفية تطبيق هذه البحث لاطار الهيمنة المائية (Framework of Hydrohegemony– FHH) المرتكز الاساسي لمجموعة لندن لأبحاث المياه (LWRG) فيما يتعلق باهتمامها بعلاقات العراق المائية مع تركيا.

[1] Ana Cascao and Mark Zeitoun, Power, hegemony and critical hydropolitics . *In Transboundary Water Management: principles and practice*. Edited by Anton Earle, Anders Jägerskog and Joakim Öjendal. Earthscan. Stockholm Ynternational Water Institute (SIWI) 2010, p. 32.

[2] Arun Elhance, *Hydropolitics in the Third World: Conflict and Cooperation in International River Basins.* US Institute of Peace Press, Washington, 1999.

[3] Jeroen Warner, Naho Mirumachi, Rebecca L. Farnum, Mattia Grandi, Filippo Menga and Mark Zeitoun, Transboundary 'hydro-hegemony': 10 years later. *WIREs Water* (2017), p. 3.

اولاَ:الصراع المائي أو حصر العلاقات المائية التركية– العراقية بالنطاق الواقعي

من اكثر الأنهر التي جذبت انتباه الباحثين الواقعيين الجدد هما نهري الفرات ودجلة، مؤكدين على انهما عاملان محتملان للصراع بين تركيا وسوريا والعراق. فقد أشار (Peter Gleick) إلى أن المشاريع التركية العملاقة في جنوب شرق الأناضول (مشروع الغاب) (Güneydoğu Anadolu Projesi–GAP) مكنت تركيا للمرة الأولى في التاريخ من السيطرة على النهرين التوأمين بشكل كامل.[1] وتعززت هذه الاطروحة عندما احتدمت النقاشات خلف الأبواب المغلقة للأمم المتحدة لاستخدام السدود التركية للضغط على نظام صدام حسين على اثر غزوه للكويت في 1990. وعلى الرغم من أن ذلك لم يحدث، إلا ان ذلك كان تقريراً بقدرة تركيا على الاحتفاظ بالمياه وتوظيفها كسلاح استراتيجي ضد دول المصب.[2]

في كتابها "الماء والقوة"، أوضحت (Miriam Lowi) اعتماد العراق على احتياجته المياه التي تأتي من تركيا وسوريا. فالمشاريع الهيدرولوجية التركية العملاقة على نهر الفرات وان لم تؤثر كثيرًا على تدفق المياه –مشكلة التوزيع– فانها ستزيد من الملوثات والأملاح في المياه مما يتسبب بتدهور جودة المياه.[3] واشارت ايضاَ الى ان الصراع على المياه بين تركيا وسوريا والعراق يعزى الى القوة المادية (عسكرية واقتصادية وتكنولوجية) والعلاقات السياسية. فبالنسبة لها، الصراع حتمي لأن تركيا تتمتع بموقعها على منابع الفرات واضافة الى التفوق العسكري والاقتصادي.[4] في الحقيقة ان هذه الحجة اقترنت بالأفكار المالثوسية لندرة المياه، سواء كانت هذه الندرة مادية بسبب النمو السكاني السريع[5] أو تعود لاسباب فنية ومؤوسسية واقتصادية، وفي النهاية فانها ستؤدي لنشوب الصراع بين الدول المعنية.[6]

---

[1] Peter H. Gleick, Water and conflict: Fresh water resources and international security. *International Security*, vol. 18, No. 1 (Summer, 1993), p. 89.

[2] Ibid, p. 89.

[3] Miriam Lowi, Water and Power: The Politics of a Scarce Resource in the Jordan River Basin. Cambridge University Press (1995), p. 57.

[4] Miriam Lowi, Water and conflict in the Middle East and South Asia: Are environmental issues and security issues linked? p. 381.

[5] Malin Falkenmark, The massive water scarcity now threatening Africa: Why isn't it being addressed? *Ambio*, vol. 18, No. 2 (1989), pp. 112-118

[6] L. Ohisson, Water conflicts and social resource scarcity. *Physics and Chemistry of the Earth, Part B: Hydrology, Oceans and Atmosphere, (2000),* 25, pp: 213-220.

كما سلطت (Shira Yoffe) الضوء على مؤشرين رئيسيين يدفعان الدول المتشاطئة إلى سيناريو الصراع وهما التدويل وإنشاء السدود الكبيرة. واعتبرت دجلة والفرات من الانهر التي دولت من خلال التقسيم بين الدول المختلفة خلال الحقبة الاستعمارية. إلى جانب ذلك، غيرت تركيا تدفق النهرين من خلال بنائها مشاريع هيدرولوجية على منابع الانهر.[1] ويصنف (Haftendorn Helga) أربعة أسباب للصراع على المياه: استخدام النهر لغرض الملاحة، جودة المياه أو التلوث، التوزيع النسبي للمياه، والتوزيع المطلق للمياه. وبالنسبة له، ان نهر الفرات يعاني من التوزيع النسبي للمياه، فبالرغم من وفرة مياهه حدث التفاوت في الاستخدام بسبب بناء السدود والخزانات من قبل دول المنبع (تركيا وسوريا) مما أثر سلبا على العراق.[2]

ويميز (Frederick Frey) أهمية المياه من القوة النسبية (العسكرية بشكل أساسي) والموقع الجغرافي (منبع/مصب) باعتبارها ثلاثة عناصر للصراع على المياه. ويوضح كيف ان سيطرة تركيا على نهر الفرات وسعيها لترويض نهر دجلة ايضاً بعد الانتهاء من مشروع الغاب غيرت أهمية المياه ليكون هدف قومي ضد سوريا والعراق. اما بقية العوامل، فهي الموقع الجغرافي والتي هي ايضاً ميزة لتركيا لأن النهرين ينبعان من أراضيها، بالإضافة إلى القوة العسكرية لتقييد الدول المتشاطئة الأخرى من استخدام مياه الأنهر.[3]

ولا شك إن اقتران توزيع المياه بالنزاعات الأيديولوجية والجغرافية الكامنة يجعل قضايا المياه متشابكة بشدة في السياسات العليا للدول. ويُظهر (Salih Korkutan) ان حزب البعث الذي كان يهيمن عليه الطائفة السنية سعى الى توفير المياه للمجتمع الريفي ذو الاغلبية الشيعية في جنوب العراق لكبح او تجنب استياءهم، وبالمثل، حاولت دوائر حزب البعث العلوي الحفاظ على تدفق مياه نهر الفرات لمجتمعه العلوي في المناطق الريفية في سوريا. ومثلها ايضاً عندما استوعبت تركيا سكانها متعددي الأعراق في الدولة الواقعة في الجنوب الشرقي من خلال بناء مشاريع مائية. وبناءً على ذلك فإن المنافسة في استخدام نهري الفرات ودجلة لها دوافع اجتماعية وسياسية مع كل دولة من الدول المتشاطئة.[4]

---

[1] Shira Yoffe, Aaron T. Wolf, and Mark Giordano. Conflict and cooperation over international freshwater resources: Indicators of Basins at Risk. (2007), Vol 39, Issue 5, pp. 1109-1226.

[2] Helga Haftendorn, Water and international conflict, p. 54.

[3] Frederick W. Frey, The political context of conflict and cooperation over international river basins, pp. 61–62.

[4] Salih Korkutan, *The Sources of Conflict in the Euphrates-Tigris Basin and Its Strategic Consequences in the Middle East*. Master Thesis. Naval Post Graduate School, 2001.pp 33-69.

وبنفس السياق، تفهم (Lowi) ان الدول التي تعتبر خصومًا في السياسات العليا (كالحرب والدبلوماسية) تميل إلى عدم الموافقة برضاها على التعاون في المجالات الاخرى.[1] وبالمثل، كان العداء وعدم اليقين ميزة اساسية في توجيه العلاقات بين الدول المشاطئة في حوضي الفرات ودجلة. وبالتالي فإن أي توزيع وإعادة توزيع للموارد المائية بين هذه الدول سيؤدي إلى تفاقم المناخ السياسي المتوتر، طالما ان المياه تحتل "مكانة مهمة في غرف الحرب في وزارات الدفاع".[2]

ومما سبق نستخلص ان الواقعيين الجدد اكدوا على القوة الهيكلية الاقليمية كدور حيوي لتشكيل التفاعلات بين الدول المتشاطئة على نهري الفرات ودجلة، وهو السبب رئيسي لعدم وجود اتفاقية مائية أو اي تنظيم حول هذين النهرين.

ثانياَ: التعاون المائي أو وضع العلاقات المائية التركية– العراقية على مسار الليبرالية الجديدة:

أثبتت معظم الدراسات التجريبية حول المياه العابرة للحدود طبيعتها التعاونية، فبفضل (قاعدة بيانات منازعات المياه العذبة العابرة للحدود) TFDD ونتائج بيانات (أحواض في خطر) BAR التي استنجت بان اكثر من ثلثي 1800 تم تسجيله لدراسة حالات متعلقة بالمياه العابرة للحدود على أنها تعاونية.[3] وفي مراجعته لأدبيات العلاقات الدولية الخاصة بالمياه العابرة للحدود، اشار (McMahon Patrice) إلى أن الدول تميل إلى تسوية نزاعاتها سلمياَ وعدم توظيف القوة الغاشمة بسبب تكلفتها وعدم ضمان فوائدها.[4]

وفي نفس السياق، تنبأت مجموعة من الدراسات بان مياه نهري الفرات ودجلة سيكونان مصدراَ للتعاون والسلام. وازدهر هذا الاعتقاد من التفاعلات الايجابية بي الدول على مستوى الحوض، مثل التعاون الثنائي وتبادل مذكرات التفاهم. فمعاهدة الصداقة والجوار بين تركيا والعراق في عام 1946 وتأسيس اللجنة الفنية المشتركة (JTC) في عام 1967، يمثلون خطوات عملية نحو التعاون.[5] وبنفس الطريقة شددت (ندى

[1] Miriam Lowi, Water and Power, p.9.
[2] Salih Korkutan, .pp 33-69.
[3] Shira Yoffe, et.al.
[4] Patrice C. McMahon, Cooperation rules: Insights on water and conflict from international relations. In *Water Security in the Middle East: Essays in Scientific and Social Cooperation*. Edited by Jean Axelrad, 19-38. London, UK; New York, NY, USA: Anthem Press, 2017, p. 24.
[5] Sameh W. Al-Muqdadi, Mohammed F. Omer, Rudy Abo, Alice Naghshineh, Dispute over water resources management- Iraq and Turkey. *Journal of Environmental Protection*, (2016), 7, 1096-1103 .

الظواهري) على أن المفاوضات بين العراق وتركيا بشأن نهر الفرات تعود إلى أربعينيات القرن الماضي، وتم تضمين ذلك في بروتوكول معاهدة الصداقة وحسن الجوار في عام 1946. وعلى الرغم من أن (JTC) قد وصلت إلى طريق مسدود بحلول عام 1993، إلا أنها اعتبرت من قبل الكثيرين نقطة انطلاق واعدة لبناء منظمة حوض لادارة الحوضين من قبل الدول المتشاطئة تماثل اللجنة الدائمة لنهر السند (الاندوس) بين باكستان والهند، وبالتالي ستكون الدول المشاطئة قادرة على تبادل البيانات والمعلومات الخاصة بالانهر والتي قد تسهل بمرور الوقت تأسيس تعاون جدي وملموس.[1]

من جهة أخرى، اعتبر (Ali Bagis) "خطة المراحل الثلاث" مرحلة تعاونية فعلية اقترحتها تركيا من أجل "الاستخدام الأمثل والعادل والمعقول للمجاري المائية العابرة للحدود لحوض شرق البحر المتوسط".[2] وبالمثل في دراستها لدبلوماسية المياه التركية، شبهت (Aysegul Kibaroglu) خطة المراحل الثلاث بمبدأ تقاسم المنافع، ومن هذا المنطلق ترى ان تبني هذه الخطة من قبل الدول الثلاثة (تركيا وسوريا والعراق) من الممكن ان يتطور الى تبادل منافع طويلة الامد يتجاوز فوائد المياه نفسها الى فوائد اوسع.[3]

على الرغم من ان أدبيات المياه والصراع (الواقعية) صورت العلاقات المائية بين الدول المتشاطئة في الأحواض المختلفة بلون قاتم، فقد أظهرت ايضاَ أن الدولة المهيمنة مائياَ (وخاصة اذا كانت دول منبع) ليست دائما حرة التصرف في البيئة الدولية المعقدة. فقد أشار (Frederick Frey) مثلاَ إلى أن تركيا تسعى للحفاظ على صورتها الدولية وفقًا لالتزماتها العالمية المعقدة (عضو الناتو، خطتها تجاه آسيا الوسطى ...الخ). وفي الوقت نفسه، فإن حوافز العلاقات الاقتصادية شجعت تركيا على التعاون مع دول المصب لتحقيق طموحها في انفتاح اسواقها على الدول العربية عبر العراق وسوريا.[4]

---

[1] Neda A. Zawahri, Stabilizing Iraq's water supply: What the Euphrates and Tigris Rivers Can Learn from the Indus". Third World Quarterly, (2006) Vol. 27, No. 6, p. 1047.

[2] Ali I. Bagis, Turkey's hydropolitics of the Euphrates- Tigris basin. *Water Resources Development,* (1997), p. 579.

[3] Aysegül Kibaroglu, An analysis of Turkey's water diplomacy and its evolving position vis-à-vis international water law, Water International, (2015), 40:1, pp. 159-160.

[4] John Waterbury, Transboundary water and the challenge of international cooperation in the Middle East. *In Water in the Arab World, Perspectives and Prognoses*. Edited by Peter Rogers and Peter Lydon. Cambridge, MA: Division of Applied Sciences, Harvard University (1994), p. 60.

ثالثاَ: مجموعة لندن لأبحاث المياه، او الطريق الثالث في السياسة المائية

بالإضافة إلى النهجين الرئيسيين في العلاقات الدولية (الواقعية والليبرالية الجديدتان)؛ ساهمت أيضاً البنائية (Constructivism) والاقتصاد السياسي الدولي (IPE) والسياسة المائية النقدية بشكل ضمني وصريح في جزء كبير من دراسات السياسة المائية. الا ان التطور المنهجي في دراسة السياسة المائية يعزى بشكل أساسي الى مجموعة لندن لأبحاث المياه (London Water Research Group) او مايسمى بالمنهج النقدي في السياسة المائية، ومن اهم اعمال هذه المجموعة هو اطار الهيمنة المائية (Framework of Hydrohegemony–FHH).

وتكمن اهمية اطار الهيمنة المائية (FHH) ليس فقط لتحليله العلاقات المائية بين الدول المتشاطئة من خلال تفاعل وديناميةالعلاقات السياسية الشاملة بين الدول المعنية، ولكن ايضاَ لاستجوابه مفهوم القوة بمعناه الواسع وكيف ان عدم تكافئه بين الدول المتشاطئة يحدد شكل العلاقة المائية فيما بينهم. اضف الى ذلك، ان هذا الاطار عتق ادبيات السياسة المائية من جدلية اما حرب مائي او تعاون مائي، متبنياَ طريقاَ ثالثاَ وهو الصراع الكامن الذي لا يرتقي الى الحرب الشاملة. فان الدول بالنسبة لاطار الهيمنة المائية هي جهات فاعلة في النظام الدولي الفوضوي ولها تفاعل ديناميكي دائم مع بعضها البعض، ولفهم العلاقة المائية السياسية بشكل أفضل، يجب النظر بعناية في الروابط السياسية العامة بين هذه الدول. فعلى غرار جميع العلاقات الأخرى بين وحدات النطام الدولي، فإن العلاقات المائية بين الدول المشاطئة تخضع لسؤال القوة غير المتكافئة. ومع ذلك، فإن توسيع نطاق تحليل السياسة المائية من استخدام القوة الصلبة/المرئية فقط الى استيعاب القوة الحرجة أو الخفية (الناعمة) وكيف يتم ممارستها يعزى بشكل أساسي الى اطار الهيمنة المائية.[1]

فاطار الهيمنة المائية يحلل العلاقات المائية من خلال علاقات القوة بين الدول، ليتجاوز مفهوم القوة امتلاك وسائل القوة الى فهم القوة على انها هي القدرة وليست ممارسة أو وسيلة لتلك القدرة. في المبحث القادم سنتناول تأريخ العلاقات المائية العراقية التركية ومن ثم نعرج على العلاقات المائية المعاصرة بين

[1] Mark Zeitoun and Jeroen Warner, Hydro-hegemony – a framework for analysis of trans-boundary water conflicts. *Water Policy* (2006) 8 (5), & Ana Cascao and Mark Zeitoun, Power, hegemony and critical hydropolitics . *In Transboundary Water Management: principles and practice*. Edited by Anton Earle, Anders Jägerskog and Joakim Öjendal. Earthscan. Stockholm Ynternational Water Institute (SIWI) 2010, pp. 31-32.

البلدين وكيف صاغت تركيا هيمنتها المائية على النهرين من خلال توظيف القوة الناعمة والمادية بشكل مترادف.

المبحث الثالث : تحولات العلاقات المائية التركية– العراقية: من مشاكل فنية الى التسيس

بعد الحرب العالمية الاولى رسمت القوى الثلاث، فرنسا وبريطانيا وتركيا، خارطة الشرق الاوسط، واضحى الفرات ودجلة نهران دوليان. وابرمت هذه القوى الثلاث بعض الاتفاقيات حول استخدام مياه النهرين متضمنة في كثير من الاحيان في اتفاقيات اخرى. على سبيل المثال، أشارت معاهدة لوزان للسلام لعام 1923 بين تركيا والحلفاء في مادتها 109 بشكل مقتصب إلى إدارة المياه العابرة للحدود بين الدول الموقعة عليه.

وشكل تصاعد قوة الاتحاد السوفييتي تهديدًا وجوديًا لتركيا بعد الحرب العالمية الثانية، مما دعاها لتشكيل التحالفات مع دول المنطقة، ومنها العراق الذي كان حليفاً لبريطانيا أنذاك. وافضى التقارب التركي العراقي إلى توقيع معاهدة الصداقة وعلاقات حسن الجوار في اذار 1946. تضمنت هذه المعاهدة ستة بروتوكولات، ليتضمن البروتوكل الاول إدارة نهري الفرات ودجلة، والذي اكد على اهمية إنشاء منشآت هيدرولوجية على الأراضي التركية من قبل العراق، وللاخير الحق في إنشاء محطات أرصاد جوية وإجراء مسوحات جيولوجية على طول النهرين وحتى داخل الأراضي التركية. علاة على ذلك، يستطيع العراق إقامة البنية التحتية الهيدرولوجية (مثل السدود) داخل تركيا، في المقابل، يقرر الأخير صلاحية هذه المشاريع لكل حالة على حدة.[1] وتبين مواد البروتوكول بان العراق كان يسعى للسيطرة على المياه وليس تقاسمها.

رغم أن العراق لم يتمكن فعلياً من انشاء اي مشروع هيدرولوجي على الأراضي التركية ، فإن جوهر هذه المعاهدة سيكون الحجة العراقية الرئيسية لسنوات قادمة، كونها نصت على اعتراف تركيا بحق العراق المكتسب في مياه النهرين. إلى جانب ذلك، تعهدت تركيا بمشاركة بيانات مراقبة الأنهر مع العراق.[2]

وفي عام 1955، انشئ حلف بغداد وبمباركة امريكية كمنظمة للدفاع عن الشرق الأوسط (MEDO) ضد التوسع الشيوعي المحتمل. وبرغم ان الحلف لم يدم طويلاً ولم يكن فعالا بصورة كافية، إلا أنه ساعد بشكل ملحوظ في ازدهار العلاقات بين العراق وتركيا حتى الانقلاب العسكري في العراق عام 1958. والأهم

[1] Neda A. Zawahri, p. 1047.

[2] Frederick Lorenz and Edward J. Erickson, *Strategic Water: Iraq and Security Planning in the Euphrates-Tigris Basin.* Marine Corps, University Press, Quantico, Virginia, (2013), , p. 38

من ذلك، فان هذا الاتفاق جاء لتأكيد و"استكمال محتويات" معاهدة الصداقة وحسن الجوار الموقعة في أنقرة في 29 آذار 1946".[1] بعبارة أخرى، أعاد الحلف التأكيد على جميع مواد معاهدة 1946 المتعلقة بإدارة النهرين.

في عام 1958 انهت تركيا مسحًا طوبوغرافيًا ودراسة هيدرولوجية بالتوصية لبناء ثلاثة سدود على نهر الفرات وخمسة على نهر دجلة. وفي هذا الوقت شرع العراق في ادارة الوفرة المائية وذلك ببناء العديد من السدود على النهرين لدرئ مخاطر الفيضانات وتوسيع القطاع الزراعي. على سبيل المثال، في عام 1956 تم الانتهاء من بحيرة الثرثار، لتحويل الجزء الجنوبي من منخفض الثرثار إلى بحيرة لتجميع المياه الفائضة أثناء الفيضانات الموسمية لنهر دجلة ولتعويض النقص في موسم الجفاف في الفرات وذلك بنقل المياه عبر قناة الثرثار الاصطناعي من سدة سامراء على نهر دجلة.[2]

ومع تدهور علاقتها مع الولايات المتحدة لغزوها لقبرص، وايضاً لازالة الاخير لنظام الصواريخ من اراضيها على اثر الأزمة الكوبية في عام 1962،[3] بادرت تركياً لتجسير العلاقات مع العالم العربي. وكجزء من مساعيها في هذا الشأن، ارسلت تركيا وفداً فنياً الى العراق في عام 1965 للتباحث مع نظرائهم العراقيين والسوريين لتبادل البيانات الفنية حول سدود كيبان (تركيا) والطبقة (سوريا) وسدة الحديثة (العراق) على نهر الفرات لتدخل علاقات الدول المتشاطئة مرحلة جديدة.[4] واقترحت تركيا على العراق وسوريا خلال هذه المباحثات بدراسة احتياجات الأراضي المروية للبلدان الثلاثة من المياه وإمكانية تعويض النقص من نهر دجلة، على الفور رفض العراق الاقتراح وأصر على التفاوض بشأن نهر الفرات فقط.[5]

حاول العراق توظيف علاقاته التجارية وتصدير النفط لتعزيز موقفه ازاء تركيا وخاصة مع تزايد اهمية النفط الاستراتيجية في السبعينات من القرن الماضي. فعندما شرعت تركيا في بناء سد كاراكايا على نهر

---

[1] Adnan Menderes, Iraq-Turkey: Pact of mutual co-operation. *The American Journal of International Law,* (1957),Vol. 51, No. 2 (Apr., 1957), p. 501.

[2] United Nations Economic and Social Commission for Western Asia; Bundesanstalt für geowissenschaften und rohstoffe, (UN-ESCWA and BGR), p. 113.

[3] Hassn Yilmaz, *Turkey and the Middle East: Threats and Opportunitie,* p. 108.

[4] محمد صبري ابراهيم، نصف قرن للبحث عن الحلول: المفاوضات بين الدول المتشاطئة حول مياه حوضي الفرات ودجلة. مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية. (2020) العدد (3) ص: 90.

[5] Aysegul Kibaroglu and Waltina Scheumann, Euphrates-Tigris Rivers system: Political rapprochement and transboundary water cooperation. *In Turkey's Water Policy; National Frameworks and International Cooperation*. Edited by Aysegul Kibaroglu and Waltina Scheumann. Springer-Verlag, Berlin Heidelberg(2011), p. 283.

الفرات في عام 1977 أوقف العراق تدفق النفط عبر خط أنابيب كركوك–جيهان احتجاجًا على ذلك.[1] الا ان العراق ادرك في التسعينيات أن هذا السلاح الاستراتيجي لن يفقد فعاليته في وقت زيادة العرض فحسب، بل إنه سيستخدم ضد رغبته من قبل تركيا التي تمر انابيب التصدير من خلال اراضيه. علاوة على ذلك، فأن العلاقات التجارية بين البلدين اوجدت أعتمادية اقتصادية بينهما، وصبت بشكل اكبر في صالح تركيا.

فخلال الحرب العراقية الإيرانية، استغلت تركيا قربها من البلدين المتحاربين لتنشيط تجارة الحدود معهما وفي الوقت التي كانت تحاول ان ترتقي بسياستها لتحويل اقتصادها إلى نمو تقوده الصادرات. وفي هذا الوقت، لطفت الولايات المتحدة علاقاتها مع الجيش التركي الذي كان يحكم البلاد، وأوقفت دعمها لأكراد العراق ضد الجيش العراقي خشية ألا يتمكن الاخير من مقاومة الزحف الإيراني لفترة طويلة. وبينما كان العراق في حرب ضروس مع جارته الجمهورية الاسلامية الايرانية، وقعت سوريا بروتوكول المياه عام 1987 مع تركيا لضمان تدفقه بنسبة (500 م^3/ ثا) في جرابلس على الحدود التركية–السورية، لتثبت حصة العراق ب (9 مليار م^3 في السنة)، اي ما يمثل نصف احتياجاته الفعلية من الفرات. اضطر العراق لتوقيع بروتوكول منفصل مع سوريا في عام 1989 لضمان 58% من مياه نهر الفرات المطلقة على الحدود التركية–السورية. [2]

وفي 13 كانون الثاني 1990 تسبب ملئ الخزان العملاق خلف سد أتاتورك لمدة شهر بانخفاض تدفق المياه الى دول المصب بنسبة 75%، واعتبرا العراق وسوريا عمل تركيا الاحادي انتهاكاَ للقواعد القانونية والاعراف الدولية. ورغم الخصومة السورية التي اعاقت ترجمة الرفض العراقي الى سياسات حازمة ازاء السياسة المائية التركية، فان العراق هدد بتفجير السد التركي كون هذا التصرف يعتبر عمل عدواني ضد مصالحه الزراعية والاقتصادية. ردت تركيا بغضب بقطع تدفق المياه بالكامل عن العراق وسوريا،[3] مما أثار استفزاز الدول العربية التي دعت تركيا إلى الحفاظ على حقوق دول المصب. واستجابة لذلك أرسلت تركيا

[1] Mehmet Akıf Kumral, p. 120.

[2] سهام الدين خيري و اقبال هاشم سبل وافاق التعاون والتكامل الاقتصادي لمعالجة مشكلة المياه بين دول حوض وادي الرافدين. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية. (2010) السنة الثامنة –العدد الرابع والعشرون. ص: 83.

[3] Ryan Wilson, Water-shortage crisis escalating in the Tigris-Euphrates basin. *Future Directions International, (2012), p. 9* . http://www.futuredirections.org.au/publication/water-shortage-crisis-escalating-in-the-tigris-euphrates-basin/

وفداً إلى هذه الدول لتبين أن ملئ السد كان لأغراض تقنيَة وليست مناورة سياسية للضغط على جيرانها.[1] وسواءاً كان الادعاء التركي صحيحًا أم لا، فإن هذه الممارسة رسخت ردود الفعل المتوقعة في ادراك العراق وسوريا، بقدرة تركيا على تهديد امنهما المائي، ليتجنب كلاهما اثارة تركيا ودفعها لتكرار مثل هذا الإجراء في المستقبل.

وبسبب ازاحة العراق من معادلة التوازن الاقليمي على اثر غزوها للكويت في عام 1990، ولانتهاء الدعم السوفياتي، لم تواجه تركيا اي اعتراض حقيقي في الاستمرار بتنفيذ مشروع الغاب. ووصف رئيس الوزراء سليمان ديميريل – الذي كان في الحكومة بشكل دائم إما كرئيس دولة أو رئيس وزراء منذ أكثر من 40 عامًا – هذه المرحلة بوضوح "لا سوريا ولا العراق يستطيعان المطالبة بملكية في الانهر التركية أكثر مما تستطيع أنقرة المطالبة بنفطهما، لدينا الحق في فعل أي شيء نحبه/ موارد المياه لتركيا، ومصادر النفط هي مواردهم/ لا نقول إننا نشارك مواردهم النفطية، ولا يمكنهم القول إنهم يشاركوننا مواردنا المائية".[2] علاوة على ذلك، حث ديميريل بترويض النهرين من أجل الطاقة الكهربائية التي كانت تسعى إليها تركيا منذ زوال الإمبراطورية العثمانية، ومن ذلك الوقت كان اسم ديميريل مرتبطًا بمشروع الغاب.

في هذه الفترة قدمت تركيا خطة المراحل الثلاث خلال الاجتماع الخامس للجنة الفنية المشتركة والتي تمت مناقشتها في الاجتماعات الثلاثية وعلى المستوى الوزاري في 26 حزيران 1990، وايضاً خلال محادثاتها الثنائية مع سوريا والعراق في عام 1993. وكان من المفترض أن يتم تنفيذ الخطة من قبل مجموعة من الخبراء من الدول المتشاطئة وعلى مراحل ثلاث.[3]

وفي نهاية المطاف، رفض العراق هذه الخطة مشيراً الى حقوقه المائية المتعلقة بالاستخدام المسبق (الاستخدام التاريخي)، وليس حسب الاحتياجات المائية كما أوضحت الخطة، والامر الثاني ان العراق يعتبر حوضي النهرين منفصلين على عكس مما جاء في الخطة بأن النهرين يجريان في حوض واحد. والاعتراض الثالث ينبع من التعريف العراقي للفرات ودجلة بانهما نهرين دوليين ليناقض التعريف التركي بأنهما نهران

[1] Ali I. Bagis, Turkey's hydropolitics of the Euphrates- Tigris basin, *p. 575.*

[2] Neda A. Zawahri, p. 1046.

[3] فؤاد قاسم الامير، الموازنة المائية في العراق وازمة المياه في العالم. مطبعة الغد، بغداد (2010) ص: 238-239

عابران للحدود. علاوة على كل ذلك، كان العراق يخشى أن تكشف هذه الخطة تدهور أراضيه مقارنة بتركيا وسوريا.[1] ناهيك عن ان خطة المراحل الثلاث المقترحة تعد انتهاكًا تركيًا لشؤونه الداخلية.

وفي نذير الغزو الامريكي للعراق قبل عام 2003، ارادت واشنطن من انقرة فتح مجالها الجوي لدعم الجبهة الشمالية ضد نظام صدام حسين، بينما طالبت تركيا بدعم مالي من امريكا لترميم اقتصادها المنهار ومحاربة الفساد الذي كان مستشري في مفاصل الدولة. ومع ذلك، فإن حزب العدالة والتنمية (Adalet ve Kalkınma Partisi– AKP) الذي استلم حديثاً منصبه في أنقرة عام 2002 لم يجني ثمارًا اقتصادية من الولايات المتحدة، ولا الأخير في المقابل حصل على إذن باستخدام الاراضي التركية. صحيح إن التكنولوجيا العالية للجيش الأمريكي جعل الاعتراض التركي بلا معنى، الا ان هذا الاعتراض ساعد تركيا في تلميع وجهها بين الدول الإسلامية والعربية وزاد من قدرتها بتوظيف القوة الناعمة. على كل حال، اتبع حزب العدالة والتنمية نمطًا متناقضًا من المنطق لاستيعاب حكومة إقليم كردستان بتطوير العلاقات مع الأحزاب الكردية (الاتحاد الوطني الكردستاني، والحزب الديمقراطي الكردستاني)، و التدخل في شؤون الحكومة العراقية من خلال الاثنية التركمانية في محافظة كركوك في أن واحد.[2] وربما اعتقدت انقرة أن التعاون مع أكراد العراق سيكون له تأثير إيجابي بسعيها لحل القضية الكردية داخل تركيا. وغني عن القول أن الحكومة التركية حاولت ان تقيم علاقات ثابتة ومتساوية مع الجماعات العرقية والطائفية المختلفة لتحفيز وحدة العراق ورفاهيته، كما حاولت موازنة نفوذ إيران المتنامي في العراق، الأمر الذي كان مصدر قلقها الواضح.

المبحث الرابع : السعي التركي لتحصين الهيمنة المائية

سعى حزب العدالة والتنمية لرسم دور معياري وفعال لتركيا في السياسة الاقليمية والعالمية، ليصوغ خطابًا وأداءً جديدين في سياستها التي قادها الوزير أحمد داود أوغلو لتتمحور حول "صفر مشاكل مع الجيران". واستفاد داود أوغلو من الاستقرار السياسي والاقتصادي النسبي داخل تركيا، إلى جانب النموذج التركي للمصالحة بين الديمقراطية والإسلام، لتنفيذ سياسات مهمة ونشطة في آسيا وإفريقيا.

[1] Adele J. Kirschner & Katrin Tiroch, The water of Euphrates and Tigris: An international law perspective, *Max Planck Yearbook of United Nations Law*, (2012), Vol. 16, pp. 384-385.
2 Mehmet A. Kumral, Rethinking Turkey-Iraq Relations, p. 217.

كانت الولايات المتحدة القوة الوحيدة المهيمنة في العراق بعد الغزو، وكان عليها أن تتحمل مسؤولية الحكم ومساعدة العراق على تجديد مؤسساته المتداعية. في هذا السياق، دعمت الولايات المتحدة وزارة الموارد المائية لإعادة بناء البنى التحتية للمياه في البلاد، وشرعت ايضاً في تشكيل "لجنة المياه العابرة للحدود" كخطة لتنسيق إدارة المياه مع دول المنبع. بدأت تركيا من جهتها في تقديم بعض البيانات حول الاطلاقات المائية مما زاد من فرص فتح الحوار مع وزارة الموارد المائية.[1]

في هذا المنعطف، مُنحت تركيا عضوًا غير دائم في مجلس الأمن في الأمم المتحدة للفترة 2009–2010، وكان من الضروري ان تكيف سياستها الخارجية بالشكل الذي يوفر لها نافذة من الفرص للعب دور دبلوماسي نشط في النطاق الإقليمي والدولي. فتبنت تركيا سياسة مستقلة مع جيرانها لتلائم "عمقها الاستراتيجي". وانعكس هذا ايضاً على علاقاتها مع العراق. فمثلاً، لم يثني رفض رئيس الوزراء نوري المالكي (حزب الدعوة الإسلامية الشيعي) لاي دور تركي في العراق من أقامتها لعلاقات مثمرة مع شخصيات عراقية مجتمعية، ففي أيار 2009، قام رجل الدين المتنفذ مقتدى الصدر بزيارة أنقرة، وبعد عامين، قام أردوغان بنفسه بزيارة المرجعية العليا آية الله علي السيستاني في النجف الاشرف.[2]

وخلال المنتدى العالمي للمياه الذي اقيم في اسطنبول في نيسان 2009، وعدت تركيا العراق بزيادة تدفق المياه (400 متر مكعب / ثانية)، لكن هذا الوعد لم يرى النور، فسياق العلاقات الثنائية غير المتكافئة ظل ثابتًا بعمق خلف الكواليس.[3] ويبدو أن الاقتراح التعاوني كان يهدف الى دعاية تركية على الساحة العالمية، وخاصة لما يمثل هذا المنتدى الدولي من منبر دولي يساعد تركيا لتعضيد خطاباتها المائية. كما يشير (Jeroen Warner) إلى أن "الخطابات المهيمنة يتم إعادة إنتاجها في المحافل الدولية. فتنظيم مؤتمرات الخبراء يمنح المبادر لتلك الأحداث هالة دولية مواتية". [4]

---

[1] Frederick Lorenz and Edward J. Erickson, p.12.

[2]World Bulletn, *Turkish PM becomes first Sunni leader to visit shrine of Imam Ali,* (2011). https://www.worldbulletin.net/diplomacy/turkish-pm-becomes-first-sunni-leader-to-visit-shrine-of-imam-ali-h71829.html

[3] Ryan Wilson, (2012) Water-shortage crisis escalating in the Tigris-Euphrates basin. *Future Directions International,* (2012), p. 6.

[4] Jeroen Warner, Hydro-hegemonic politics: A crossroads on the Euphrates-Tigris?. *In The Politics of Water*. Edited by Kai Wegerich & Joroen Warner, J. (eds). Routledge, London and New York, (2010), p. 126.

ومع ذلك ، وفي إطار جهودها كعضو مرشح للاتحاد الأوروبي، بادرت تركيا بسلسلة من التغييرات في خطط إدارة المياه الخاصة بها لتتوافق مع توجيه اطار المياه للاتحاد الأوروبي (EUWFD). على سبيل المثال، أطلقت تركيا المزيد من مياه نهر الفرات–على الرغم من أنه كان حوالي نصف منسوب المياه مقارنة بعام 2000 – كبادرة حسن نية للعراق. الا ان وزير الموارد المائية أنذلك الدكتور جمال عبد اللطيف احتج بقوله "نحتاج جميعًا الحصول على حصة عادلة، وليس حلاً مؤقتًا".[1] واستجابت تركيا بتواصلها مع دول المصب بشكل أكبر عندما وقعت وزارة المياه والغابات التركي على مذكرة تفاهم بشأن إدارة المياه مع العراق وسوريا.[2]

تماشياً مع مصالحها الجيوسياسية والأيديولوجية والاقتصادية، كرست تركيا نفسها لإقامة علاقات طويلة الأمد مع عراق ما بعد الغزو الامريكي. فتوسطت بين مختلف الجماعات العراقية – الشيعة والسنة والأكراد – قبل انسحاب الولايات المتحدة من البلاد في عام 2011. ومع ذلك واجهت تركيا بعض العقبات في بسط نفوذها ولم تبدأ تركيا في إعادة تعزيز علاقاتها مع العراق في مختلف المجالات إلا بعد استقالة حكومة نوري المالكي في آب / أغسطس 2014. وفي أقل من ثلاثة أشهر، تبادل ثلاثة مسؤولين كبار من البلدين الزيارات، تكللت في كانون الأول باتفاق بين رئيس الوزراء العراقي الجديد، حيدر العبادي، ونظيره التركي داود أوغلو في أنقرة على تفعيل آلية "مجلس التعاون الاستراتيجي رفيع المستوى".[3] في الوقت نفسه، تم توقيع مذكرة تفاهم بشأن قضايا المياه بين وزارة الموارد المائية ووزارة الغابات وشؤون المياه التركية.[4] رغم أن مذكرة التفاهم صيغت وفق الرؤى التركية، إلا أن وزارة المياه والغابات التركي لم تستجب بجدية لطلبات وزارة الموارد المائية العراقية لبدء الخطوة الأولى لتطبيق بنود المذكرة.[5]

بعد دحر داعش في عام 2017، اعتقدت تركيا أن إيران هيمنت بشكل كبير على القرار السياسي العراقي، الا ما اثار قلقلها أكثر هو التعاون المزعوم بين الحشد الشعبي والميلشيات الشيعية مع حزب العمال

---

[1] Hilal Elver, Turkey's rivers of fispute. *Middle East Report*, (2010), no. 254, (Spring), p. 18.

[2] Aysegül Kibaroglu, An analysis of Turkey’s water diplomacy and its evolving position vis-à-vis international water law, p. 157.

[3] تم تعليق مجلس التعاون الاستراتيجي رفيع المستوى خلال فترة حكم المالكي ، ويعود تشكيل هذا المجلس إلى 10 تموز 2008.

[4] Turkish Ministry of Foreign Affairs. *Relations between Turkey and Iraq*, (2019). http://www.mfa.gov.tr/relations-between-turkey-and-iraq.en.mfa.

[5] وزارة الموارد المائية، موسوعة دوائر الري في العراق، ملحق رقم (10)، نشاطات ومنجزات وزارة الموارد المائية في 2015. ص: 131.

الكردستاني في مدينة سنجار بالموصل من اجل محاربة داعش. وبالتالي، بدأت تركيا بمغازلة حكومة إقليم كردستان لإيجاد إجراء مضاد في هذه المنطقة الاستراتيجية.[1] توسعت هذه العلاقات البراغماتية بين تركيا وحكومة إقليم كردستان لتشمل تصدير النفط من كركوك، بعد ان اضحت بالكامل تحت سيطرة البيشمركة (القوات العسكرية الكردية) في مرحلة ما بعد داعش، على الرغم من احتجاجات الحكومة العراقية لتجاهلها.[2] وبهذه العلاقة غير الحميمة سعت تركيا إلى إيجاد منطقة عازلة ضد نفوذ إيران المتنامي في العراق.

وفي نهاية عام 2016، عرضت تركيا مشاركتها في الحملة العسكرية المحتملة لتحرير الموصل من داعش، الاقتراح الذي رفض من قبل حيدر العبادي. ولم ينتهي الامر عند هذا الحد، بل دعى العبادي القوات التركية إلى الانسحاب من معسكر بعشيقة، الامر الذي أثار غضب الرئيس التركي اردوغان معلقاً بقوله " صراخك وصياحك في العراق لا أهمية له لدينا، عليك أن تعرف أننا سنمضي في طريقنا."[3] وربما في ذلك الوقت، كان أردوغان لا يزال يتمتع بنشوة النصر ضد انقلاب 15 تموز 2016. ومع ذلك، وبعد بضعة أشهر ساد المنطق العملي على هذا الجدل، عندما وصل رئيس الوزراء التركي بن علي يلدريم إلى بغداد في 7 كانون الثاني 2017 وعقد الاجتماع الثالث لمجلس التعاون الاستراتيجي رفيع المستوى. وخلال هذا الاجتماع، أكدت الدولتان مجددًا على محاربة الجماعات الإرهابية، واحترام حدود وسيادة بعضهما، وتطوير العلاقات الثنائية على جميع الاصعدة كان أحدها تطبيق مذكرة التفاهم الخاص بالمياه لعام 2014.[4] وكشف وزير المياه العراقي في حينه الدكتور حسن الجنابي[5] أنه اتفق مع نظيره التركي على تشكيل فريق فني لمراقبة المشاريع المخطط لها بشكل مشترك وأضاف: "لقد تلقينا تأمينًا كافيًا لملئ سد إليسو دون إلحاق ضرر كبير

---

[1] Ranj Alaaldin, Why the Turkey-KRG alliance works, for now. *Brookings,* (2016). https://www.brookings.edu/articles/why-the-turkey-krg-alliance-works-for-now

[2] Richard Kraemer, The Iraq-Turkey pipeline disputes: An opportunities in an arbitration. Just Security. 22 August 2019. https://www.justsecurity.org/65893/the-iraq-turkey-pipeline-dispute-opportunity-in-an-arbitration/

[3] سكاي نيوز العربية، اردزعان للعبادي: اعرف حدودك وسنفعل مانشاء في العراق، (11 تشرين الاول 2016) https://www.skynewsarabia.com/middle-east/882534

[4] Turkish Ministry of Foreign Affairs. *Relations between Turkey and Iraq*, (2019). http://www.mfa.gov.tr/relations-between-turkey-and-iraq.en.mfa.

[5] تم تكليف الدكتور حسن الجنابي بهذا المنصب كشخصية تكنوقراطية بدلاً من الوزير محسن الشمري و كان تلك احدى التغييرات ضمن سياسية الإصلاحات الشاملة التي قام بها رئيس الوزراء حيدر العبادي في حكومته.

بحصة العراق."[1] وبعد عدة اشهر، وعلى الرغم من تودد تركيا الى حكومة العراق على اثر الاستفتاء الكردي للانفصال عن العراق طغت مناقشت غمر خزان سد إليسو والذي من المرجح أن يقلل من تدفق نهر دجلة في العراق بنحو 40٪ ، على تطبيق مذكرة التفاهم لعام 2014.

ومع بدأ ملئ الخزان خلف سد اليسو في صيف 2018، انخفضت مياه نهر دجلة في بغداد بشكل ملحوظ. ودون تردد، ألقت الحكومة العراقية باللوم على اللامبالاة التركية اتجاه العراقيين. وفجأة أمر الرئيس التركي أردوغان بتأجيل ملء السد إلى الشهر المقبل، معلناً بانه "لا يمكن قطع الماء في رمضان لذلك فتحنا بوابات السد مرة أخرى لتوفير المياه للعراقيين وسنزودهم بالمزيد من المياه."[2] علاوة على ذلك، أعلنت تركيا على الفور أنها ستزيد إمدادات المياه للنهرين لسد احتياجيات العراقيين عندما صرحت ايران بانها ستقطع المياه عن الأنهار الحيوية التي تتبع من الاراضي الايرانية لتصب في عمود نهر دجلة.[3] وبهذه المبادرات حاولت تركيا تصوير نفسها على انها قريبة من العراقيين وأنها قادرة دائمًا على التأثير في مسار الأحداث في العراق ايضاً.

وفي محاولة لترميم العلاقات مع حكومة عادل عبد المهدي، عين الرئيس التركي فيصل أيروغلو مبعوثاً للمياه إلى العراق. وبادر الاخير لعقد لقاء مع المسؤولين العراقيين في بغداد في تموز 2019 لاعداد خارطة طريق لحل مشكلة المياه. وتم طرح انشاء مركز بحثي للمياه في البلدين لتبادل المعلومات كونها الركيزة الاساسية لاي تعاون في مجال المياه العابرة للحدود.[4] وكان من المقرر ان يتبادل وفد عراقي الزيارة الى تركيا بعد عدة اشهر، الا ان الوفد تفاجئ بالغاء الاتراك الزيارة وبدون اي مسوغ، وهذا ما اوعزه بعض المسؤولين

---

[1] Rudaw News, *Iraqi Minister of Water Resources: We agreed with Turkey to activate a memorandum of understanding on water*, (14 March 2017): https://www.rudaw.net/arabic/middleeast/140320173#

[2] Turk Press, *Erdogan orders the postponement of filling a dam on the Tigris River after a water crisis in Iraq*, (7 June 2018): https://www.turkpress.co/node/49960

[3] Mina Aldroubi, *Turkey steps in as Iran cuts off water supply to Iraq. The National.* (10 October 2018). https://www.thenational.ae/world/mena/turkey-steps-in-as-iran-cuts-off-water-supplies-to-iraq-1.779274 .

[4] ترك برس، مسوؤل: العراق سيكسب اذا تعاون مع تركيا في المياه، (4 شباط 2021) : https://www.turkpress.co/node/77860

العراقيين الى تصاعد نشاطات حزب العمال الكردستاني في المثلث التركي –السوري –العراقي ومحاولة تركيا تجيير مسالة المياه مقابل اضعاف الحركة الكردية في الاراضي العراقية.[1]

ان الوضع العراقي المتقلب والذي لا يمكن التنبؤ به ساهم بشكل كبير في تقلب العلاقات السياسية بين البلدين، وازاء هذا اللاوضوح فانه يبدو ان تركيا لن تلزم نفسها باي تعهد مائي ازاء العراق بل ستحاول دوما الاحتفاظ بالمائع الاسترتيجي الى جانب قضية التركمان والاكراد وتجارة النفط كاوراق ضد حكومة العراق.

الخاتمة:

أنه لمن الضروري لفهم أفضل للتواصل المائي السياسي بين العراق وتركيا، الكشف عن مسار العملية ضمن التفاعل السياقي وفي وقت محدد. وهذا ما يُظهره تحليل التتبع الزمني للعلاقات الثنائية المباشرة بين العراق وتركيا في صياغة العلاقات المائية بينهما.

في بداية تأسيس العراق، كان على الحكومات المتعاقبة ادارة وفرة المياه وذلك بتشييد عدة سدود وقناطر، لكن بعد ستينات القرن الماضي التجئ العراق الى ادارة الندرة وذلك عندما بدأت تركيا ببرامجها التنموية الوطنية التي جعلت من المياه لها قيمة اقتصادية واجتماعية. واقليميا اثرت الديناميكية السياسية للمنطقة على مجمل العلاقات الثنائية، حيث اضحت المسألة الكردية وتصدير النفط من المدخلات الرئيسية في رسم العلاقات الثنائية. ورغم اوقات التوتر وعدم الاستقرار في شؤونهم الداخلية، استمرت الاتصالات بين العراق وتركيا، لكنهما ايضاَ لم يصلا إلى علاقات سياسية وثيقة ومستقرة، وعلى نفس المنوال كان تعاونهم المائي متذبذباَ.

واول اختبار حقيقي للعراق كان في ملئ خزان سد اتاتورك في عام 1990، حيث أدرك العراق مدى اعتماده المائي على تركيا. بشكل عام، استخدمت تركيا القوة المادية في علاقاتها مع العراق بدءًا من تفوقها العسكري إلى الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي وتشكيل تحالفات الى احتجاز المياه كرهينة لأغراضها المختلفة.

[1] موازين نيوز، مالذي تريده تركيا مقابل توقيعها على اتفاقية المياه مع العراق، (15 ايلول 2019) : https://www.mawazin.net/Details.aspx?jimare=64968

اما بعد الغزو الأمريكي، تغيرت السياسة الخارجية التركية تجاه العراق حين طورت الاخيرة العلاقات مع السنة العراقيين والأكراد للحفاظ على مصالحها في العراق، وكذلك لإنشاء منطقة عازلة في مواجهة النفوذ الإيراني المتزايد. ومع ذلك، حاول حزب العدالة والتنمية صياغة سياسته في العراق بنفس المسافة مع كل اطياف الشعب العراقي. بعد كل شيء، مع الحفاظ على هيمنتها من حيث القوة المادية، بدأت تركيا تميل أكثر إلى القوة الناعمة بالتماهي مع متطلبات الشعب العراقي والتواصل مع جميع اطيافه. وفي الوقت نفسه طورت خطباتها المائية لتكون لها ايقاع في الحياة السياسة العراقية وبدون اي التزمات طويلة في مجال المياه مع العراق المتقلب سياسيا.

Conclusion:

To better understand the political water communication between Iraq and Turkey, it is necessary to uncover the trajectory of the process within the contextual interaction and within a specific timeframe. This is demonstrated by analyzing the timeline of direct bilateral relations between Iraq and Turkey in shaping their water relations.

At the beginning of Iraq's establishment, successive governments were responsible for managing water abundance by constructing several dams and canals. However, in the 1960s, Iraq shifted to managing water scarcity when Turkey initiated its national development programs, which gave water economic and social value. Regionally, the political dynamics of the region have influenced the overall bilateral relations, with the Kurdish issue and oil exports becoming major factors in shaping the relationship. Despite periods of tension and instability in their internal affairs, communication between Iraq and Turkey has continued, but they have not yet reached a close and stable political relationship, and their water cooperation has also been fluctuating.

The first real test for Iraq came with the filling of the Ataturk Dam reservoir in 1990, where Iraq realized its dependence on Turkey for water. Generally, Turkey has used its material power in its relations with Iraq, ranging from military superiority to joining NATO and manipulating water as leverage for its various purposes.

After the US invasion, Turkey's foreign policy toward Iraq changed as Iraq developed relations with Iraqi Sunnis and Kurds to safeguard its interests in Iraq and establish a buffer zone against increasing Iranian influence. However, the Justice and Development Party (AKP) attempted to formulate its policy in Iraq by maintaining an equal distance from all factions of the Iraqi people. After all, while maintaining its dominance in terms of material power, Turkey began to lean more towards soft power by aligning with the requirements of the Iraqi people and engaging with all factions. At the same time, Turkey developed its water discourse to have an impact on Iraqi political life without long-term commitments in the fluctuating political landscape of Iraq.

المصادر :

المصادر العربية

1- ترك برس، مسوؤل: العراق سيكسب اذا تعاون مع تركيا في المياه، (4 شباط 2021) : https://www.turkpress.co/node/77860

2- سهام الدين خيري و اقبال هاشم سبل وافاق التعاون والتكامل الاقتصادي لمعالجة مشكلة المياه بين دول حوض وادي الرافدين. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية. (2010) السنة الثامنة –العدد الرابع والعشرون.

3- سكاي نيوز العربية، اردزعان للعبادي: اعرف حدودك وسنفل مانشاء في العراق، (11 تشرين الاول 2016) https://www.skynewsarabia.com/middle-east/882534

4- فؤاد قاسم الامير، الموازنة المائية في العراق وازمة المياه في العالم. مطبعة الغد، بغداد (2010)

5- محمد صبري ابراهيم، نصف قرن للبحث عن الحلول: المفاوضات بين الدول المتشاطئة حول مياه حوضي الفرات ودجلة. مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية. (2020) العدد (3) ص: 90.

6- موازين نيوز، مالذي تريده تركيا مقابل توقيعها على اتفاقية المياه مع العراق، (15 ايلول 2019) https://www.mawazin.net/Details.aspx?jimare=64968

7- وكالة الانباء الكويتية (كونا)، اردوغان يزور مدينة النجف ويلتقي السيستاني،(29 اذار 2011) https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?language=ar&id=2156138

8- وزارة الموارد المائية، موسوعة دوائر الري في العراق، ملحق رقم (10)، نشاطات ومنجزات وزارة الموارد المائية في 2015.

Arabic sources:

1- Turk Press, official: Iraq will gain if it cooperates with Turkey in water (February 4, 2021): https://www.turkpress.co/node/77860

2- Seham El-Din Khairy and Iqbal Hashem, Ways and Prospects of Economic Cooperation and Integration to Address the Water Problem among the Mesopotamian Basin Countries. Iraqi Journal of Economic Sciences. (2010) the eighth year - the twenty-fourth issue.

3- Sky News Arabia, Ardazan Al-Abadi: Know your borders and we will do what we want in Iraq, (October 11, 2016) https://www.skynewsarabia.com/middle-east/882534

4- Fouad Qassem Al-Amir, The Water Balance in Iraq and the Water Crisis in the World. Al-Ghad Press, Baghdad (2010), pp. 238-239

5- Muhammad Sabri Ibrahim, Half a Century in Search of Solutions: Negotiations between the Riparian Countries over the Waters of the Euphrates and Tigris Basins. Al-Nahrain Center for Strategic Studies. (2020) Issue (3) p.: 90.

6- Mawazin News, What does Turkey want in return for signing the water agreement with Iraq, (September 15, 2019) https://www.mawazin.net/Details.aspx?jimare=64968

7- Kuwait News Agency (KUNA), Erdogan visits the city of Najaf and meets Al-Sistani, (March 29, 2011) https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?language=ar&id=2156138

8-Ministry of Water Resources, Encyclopedia of Irrigation Circles in Iraq, Appendix No. (10), Activities and Achievements of the Ministry of Water Resources in 2015. Pg.: 131.

المصادر الاجنبية

1- Ali I. Bagis, Turkey's hydropolitics of the Euphrates- Tigris basin. *Water Resources Development,* (1997).

2- Ana Cascao and Mark Zeitoun, Power, hegemony and critical hydropolitics . *In Transboundary Water Management: principles and practice*. Edited by Anton Earle, Anders Jägerskog and Joakim Öjendal. Earthscan. Stockholm Ynternational Water Institute (SIWI) 2010.

3- Arun Elhance, Hydropolitics in the Third World: Conflict and Cooperation in International River Basins. US Institute of Peace Press, Washington, 1999.

4- Aysegül Kibaroglu, An analysis of Turkey's water diplomacy and its evolving position vis-à-vis international water law, Water International, (2015), 40:1.

5- Frederick Lorenz and Edward J. Erickson, *Strategic Water: Iraq and Security Planning in the Euphrates-Tigris Basin.* Marine Corps, University Press, Quantico, Virginia, (2013),

6- Frederick W. Frey, The political context of conflict and cooperation over international river basins. Water International, (1993), 18(1).

7- Helga Haftendorn, Water and international conflict. Third World Quarterly, vol. 21, No. 1 (February 2000).

8- Hilal Elver, Turkey's rivers of fispute. *Middle East Report*, (2010), no. 254, (Spring).

9- Jeroen Warner, Hydro-hegemonic politics: A crossroads on the Euphrates-Tigris?. *In The Politics of Water*. Edited by Kai Wegerich & Joroen Warner, J. (eds). Routledge, London and New York, (2010).

10- Jeroen Warner, Naho Mirumachi, Rebecca L. Farnum, Mattia Grandi, Filippo Menga and Mark Zeitoun, Transboundary 'hydro-hegemony': 10 years later. WIREs Water (2017)

11- John Waterbury, Transboundary water and the challenge of international cooperation in the Middle East. *In Water in the Arab World, Perspectives and Prognoses*. Edited by Peter Rogers and Peter Lydon. Cambridge, MA: Division of Applied Sciences, Harvard University (1994).

12- L. Ohisson, Water conflicts and social resource scarcity. Physics and Chemistry of the Earth, Part B: Hydrology, Oceans and Atmosphere, (2000), 25.

13- Mark Zeitoun and John Allan, Applying hegemony and power theory to transboundary water analysis. *Water Policy*, (2008), 10(S2).

14- Mark Zeitoun and Jeroen Warner, Hydro-hegemony – a framework for analysis of trans-boundary water conflicts. *Water Policy* (2006) 8 (5).

15- Malin Falkenmark, The massive water scarcity now threatening Africa: Why isn't it being addressed? Ambio, vol. 18, No. 2 (1989).

16- Mina Aldroubi, Turkey steps in as Iran cuts off water supply to Iraq. The National. (10 October 2018). https://www.thenational.ae/world/mena/turkey-steps-in-as-iran-cuts-off-water-supplies-to-iraq-1.779274

17- Miriam Lowi, Water and conflict in the Middle East and South Asia: Are environmental issues and security issues linked?" The Journal of Environment & Development, (1999), 8(4).

18- Miriam Lowi, Water and Power: The Politics of a Scarce Resource in the Jordan River Basin. Cambridge University Press (1995).

19- Neda A. Zawahri, Stabilizing Iraq's water supply: What the Euphrates and Tigris Rivers Can Learn from the Indus". Third World Quarterly, (2006) Vol. 27, No. 6.

20- Patrice C. McMahon, Cooperation rules: Insights on water and conflict from international relations. In Water Security in the Middle East: Essays in Scientific and Social Cooperation. Edited by Jean Axelrad, 19-38. London, UK; New York, NY, USA: Anthem Press, 2017, p. 24.

21- Peter H. Gleick, Water and conflict: Fresh water resources and international security. International Security, vol. 18, No. 1 (Summer, 1993).

22- Ranj Alaaldin, Why the Turkey-KRG alliance works, for now. *Brookings,* (2016), https://www.brookings.edu/articles/why-the-turkey-krg-alliance-works-for-now/.

23- Richard Kraemer, The Iraq-Turkey pipeline disputes: An opportunities in an arbitration. Just Security. 22 August 2019. https://www.justsecurity.org/65893/the-iraq-turkey-pipeline-dispute-opportunity-in-an-arbitration/

24- Ryan Wilson, (2012) Water-shortage crisis escalating in the Tigris-Euphrates basin. *Future Directions International,* (2012).

25- Robert Cox, Gramsci, hegemony and international relations: An essay in method. *Millennium: Journal of International Studies, (1983)* 12(2).

26- Rudaw News, Iraqi Minister of Water Resources: We agreed with Turkey to activate a memorandum of understanding on water, (14 March 2017): https://www.rudaw.net/arabic/middleeast/140320173#

27- Sameh W. Al-Muqdadi, Mohammed F. Omer, Rudy Abo, Alice Naghshineh, Dispute over water resources management- Iraq and Turkey. *Journal of Environmental Protection*, (2016), 7,

28- Salih Korkutan, The Sources of Conflict in the Euphrates-Tigris Basin and Its Strategic Consequences in the Middle East. Master Thesis. Naval Post Graduate School, (2001). pp 33-69.

29- Shira Yoffe, Aaron T. Wolf, and Mark Giordano, Conflict and cooperation over international freshwater resources: Indicators of Basins at Risk.

30- Steven Lukes, Power: *A Radical View*, 2nd edn. Palgrave, Hampshire, (2005).

31- Steven Lukes, Power and the battle for hearts and minds. *Millennium – Journal of International Studies, (2005),* 33(3).

32- Tarik ğuzlu, Soft power in Turkish foreign policy. *Australian Journal of International Affairs,(2007)*

33- Turk Press, Erdogan orders the postponement of filling a dam on the Tigris River after a water crisis in Iraq, (7 June 2018): https://www.turkpress.co/node/49960

34- Turkish Ministry of Foreign Affairs. *Relations between Turkey and Iraq*, (2019). http://www.mfa.gov.tr/relations-between-turkey-and-iraq.en.mfa.

World Bulletn, *Turkish PM becomes first Sunni leader to visit shrine of Imam Ali,* (2011). https://www.worldbulletin.net/diplomacy/turkish-pm-becomes-first-sunni-leader-to-visit-shrine-of-imam-ali-h71829.html